# هـل تنتـج الثـورات العربيّـة ثقافـةً سياسيّـة جديـدة؟

حسين علي الحمداني

**بدأت ثورات الشعوب العربية تأخذ منحنيات جديدة بعد تحقيق هدفها الأول المتمثل بإسقاط الأنظمة الشمولية في بلدانها ، لكن المهمة الأصعب تكمن في إعادة بناء النظام السياسي الجديد على أسس ديمقراطية حقيقية، وفق المعايير المتعارف عليها بعيداً عن التهميش والإقصاء.**

ومن الضروري هنا أن نشير غالي أن ثمة واقعا عربيا جديدا لم يكن مألوفا من قبل قد ظهر بقوة، واهم ما يميزه حالة الحراك المجتمعي الدائمة والمتواصلة التي تصل في أحيان كثيرة إلى درجة عاطفية كبيرة لمختلف مكونات المجتمع العربي الذي كانت الأنظمة الشمولية تصر على إنه مجتمع له هوية واحدة هي هوية الحزب الحاكم وتحاول بناءه وفق هذه الفلسفة.

وبالتالي فإن انهيار هذه الأنظمة مهّد الطريق لظهور فعاليات سياسية واجتماعية هي ليست جديدة بل كانت مغيبة بحكم الشمولية والاستبداد،ووجدت أن الفرصة سانحة أمامها لأن تأخذ مكانتها التي تمت مصادرتها في عقود حكم النظم الشمولية، وبعض هذه الفعاليات عبارة عن أحزاب وحركات سياسية كانت محظورة وأخرى أقليات اجتماعية كانت مهمشة.

وبالتالي فإن واحدة من أهم التحديات التي ستواجه عملية بناء الدولة تكمن في كيفية التعامل مع الواقع الجديد وتسخيره لصالح عملية البناء وجعل التنوع الفكري والديني وحتى القومي سمة من سمات المجتمع وعاملاً إيجابياً بدلاً من تحويله لعبء اجتماعي وسياسي يقوض الدولة ويصادر هويتها الجامعة للمكونات بما يؤسس لتكوين كانتونات بأشكال وتسميات مختلفة .

ومن البديهي جداً أن ندرك بأنه بعد تغيير أي نظام سياسي أو حتى مجرد إجراء بعض الإصلاحات فيه أن تصاحبه تغييرات مجتمعية وهيكلية متنوعة في جميع مجالات الحياة الرئيسة التي تمس شكل الدولة وفلسفتها وبنية المجتمع وتنوعه وتحدث تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية.

وعملية التغيير هذه هي عملية بناء تربوي ثقافي قبل أن تكون عملا سياسيا بحتا، وهنا فإن الدولة العربية ما بعد الثورات تكون مهمتها ووظيفتها الأولى وظيفة تربوية وتنشئة المجتمع للتعايش مع الآخر وقبول الرأي والرأي الآخر، بعيداً عما كان سائداً في الماضي،بحكم إن ثمة مفاهيم جديدة ستدخل قاموس التداول اليومي سواء بالأحاديث الجانبية أو عبر وسائل الإعلام أو حتى من خلال الممارسات الديمقراطية ذاتها .

وعندما نقول إن وظيفة الدولة بعد التغيير هي وظيفة تربوية فإنما ننطلق من أن المجتمع العربي الذي عاش عقودا طويلة من الاستبداد والقمع والتهميش والمصادرة للرأي، يحتاج الآن لعملية بناء مفاهيم جديدة ترتقي به من حالة كانت سائدة إلى أخرى جديدة تتمثل بتحويل المواطن العربي من منصت ومصفق للقرارات التي كانت تصدر في السابق إلى مشارك في القرار وصانع له، ومعارض له إن كان يتعارض ومصالح المواطن بشكل أو بآخر، وهذا ما ينتج لنا مجتمعا مدنيا عربيا ذا فعالية كبيرة.

وهنا نستشهد بما توصل إليه كل من سيدني فيربا وجابريل ألموند، في كتابهما الثقافة المدنية الصادر عام ١٩٥٦، حيث قسّما ثقافات الشعوب والمجتمعات إلى ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية،وهي: "الضحلة أو الضيقة، والتابعة أو الرعوية، والمشاركة أو المنفتحة "

ففي الثقافة السياسية الضحلة، فإن المواطنين يدركون بصورة هلامية غير محددة وجود حكومة مركزية دون أدنى معرفة بكنه وماهية ووظيفة هذه الحكومة أو الدولة التي من المفترض أنهم ينتمون إليها وكيف تسير الأمور وكيف يتم بناء مؤسسات الدولة وتشريع وسن القوانين، ناهيك عن الدور الغائب للمجتمع في صنع القرار. وفي الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين ينظرون الى أنفسهم باعتبارهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للدولة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نير النظم الدكتاتورية.

أما في الثقافة السياسية المنفتحة، وهي القائمة على مفهوم المشاركة السياسية، فإن المواطنين يعتقدون بأنهم قادرون على المساهمة في عملية صنع القرار بل يؤمنون بهذا من خلال دورهم في انتخاب ممثليهم في السلطة التشريعية، وبأنهم يملكون آليات للتأثير في النظام السياسي القائم وكذالك التأثر به.

ووفقًا التصنيف فإننا نجد بأن عملية بناء المواطن في الدول العربية قبل الثورات كانت غايتها الأساسية إنتاج النوعين الأوليين فقط ، الضحلة الضيقة ، والتابعة الرعوية ، حيث كانت عملية بناء الإنسان قائمة على مجموعة أنماط سلوكية عادة ما تكون سلبية غير قادرة على إحداث عملية تغيير أو حتى رفض للواقع، وبالتالي صنعت هذه الأنظمة نوعا من الاستسلام والخوف لدى المواطن مكّنها من البقاء أطول فترة ممكنة في الحكم، وبالتأكيد فإن الحكومات الاستبدادية استخدمت ما متوفر لديها من آليات فعالة وفي مقدمتها المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام الأحادية في ترسيخ هذا بما يصب في مصالحها فقط.

لهذا فإن أبرز التحديات التي ستواجهها عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الربيع العربي هي محاولة البعض لإعادة إنتاج الدكتاتوريات والاستبداد بطريقة جديدة وآليات هي الأخرى جديدة، وربما هذه المخاوف تساور البعض سواء في مصر أو تونس ، من خلال النتائج الميدانية والحوادث التي حصلت بعد انهيار النظم الشمولية ومحاولة البعض القفز على الثورات العربية وتجييرها لصالحه ومحاولة تسيد المشهد السياسي في صورة تشبه إلى حد كبير أساليب النظم الشمولية. وبالتالي فإن المطلوب الآن إنتاج مواطن يحمل ثقافة المشاركة والانفتاح على الآخر والقبول به من أجل ردم الهوّة المتوقع حدوثها بين مكونات المجتمع، خاصة وإن التنوع في صوره المتعددة إحدى السمات الديمغرافية للمجتمع العربي .

# انـتـخـابـات تـقـودُ لـلـفـوضـى وغـيـاب الاسـتـقـرار!

حسين عبد الرازق

يعود الاهتمام بانتخابات مجلسي الشعب والشورى التي ستجري في البلاد حتى شهر مارس ٢٠١٢ إلى تحمل المجلسين مسؤولية اختيار الجمعية التأسيسية التي ستتولى صياغة الدستور الجديد الذي سيحل محل الإعلان الدستوري القائم حاليا ودستور ١٩٧١ الذي أسقطته ثورة ٢٥ يناير.

ومع ذلك فانتخابات مجلس الشعب التي بدأت الإجراءات الخاصة بها يوم الأربعاء الماضي - ١٢ أكتوبر - يكتنفها الغموض والفوضى وعدم اليقين، ولا تشير إلى إمكانية أن تكون فاتحة التحول من النظام الاستبدادي القائم في مصر منذ ٤٠ عاما إلى نظام ديمقراطي ودولة مدنية حديثة.

فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أصدر في ٢٠ يوليو الماضي المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ليقوم على إجراء انتخابات مجلس الشعب على أساس الجمع بين نظام القائمة النسبية المشروطة (٥٨ دائرة يمثلها ٢٥٢ نائبا بنسبة ٥٠٪ من أعضاء المجلس) ونظام الانتخاب الفردي (١٢٦ دائرة يمثلها ٢٥٢ نائبا بنسبة ٥٠٪) وكان المجلس قد عرض مشروع هذا القانون قبل إصداره على الأحزاب والقوى السياسية والحركات الاجتماعية ورفضته جميعا، وطالبت بأن تجرى الانتخابات بنظام القوائم النسبية غير المشروطة بنسبة ١٠٠٪ مع إطلاق حرية تكوين القوائم «حزبية - مستقلين - مشتركة..» ولكن المجلس لم يعر هذا الرفض الإجماعي أي التفات وأصدر مرسومه كما يريده.

وعاد المجلس أمام ضغوط الأحزاب والقوى السياسية وفقهاء القانون والدستور الذين أكدوا عدم دستورية مواد في هذا المرسوم بقانون، إلى إصدار المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانوني مجلسي الشعب والشورى لتكون الانتخابات بنظام الثلثين للقوائم والثلث للفردي، وصدر هذا المرسوم في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١، وفي محاولة فاشلة لتجنب عدم الدستورية أجري تعديل على الإعلان الدستوري ليتضمن نصا على أن تكون نسبة الانتخاب بالقوائم الحزبية الثلثين ونسبة الثلث للفردي، متناسيا أن عدم الدستورية يتمثل في وجود تمييز للمنتمين للأحزاب على حساب غير المنتمين «المستقلين» والإخلال بمبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين المنصوص عليها في المادتين (١) و(٧) من الإعلان الدستوري.

وفي ٩ أكتوبر أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ بإلغاء المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ والتي كانت تنص على ما يأتي «تشرط فيمن يتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى بنظام الانتخاب الفردي ألا يكون منتميا لأي حزب سياسي، ويشترط لاستمرار عضويته أن يظل غير منتم لأي حزب سياسي فإذا فقد هذه الصفقة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس» ليتأكد تمييز المنتمين للأحزاب على المستقلين، وبالتالي توفر أسباب الطعن بعدم الدستورية.

ومع كل تعديل في نظام الانتخابات صدر قانون بتقسيم مختلف للدوائر، ووصل الأمر إلى أن المرشحين ظلوا حتى لحظة فتح باب الترشيح لا يعرفون مكونات الدائرة التي قرروا الترشيح عليها! وتزداد اللخبطة وعدم الاستقرار مع الإعلان عن إصدار تعديل لقانون الغدر مع تعديل اسمه إلى قانون إفساد الحياة السياسية، وتوقع صدوره بعد قفل باب الترشيح بهدف عزل «أعضاء الأمانة العامة للحزب الوطني المنحل وأعضاء لجنة السياسات وأعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتمين للحزب الوطني في برلمان ٢٠١٠»، وقال وزير العدل «إن القانون سيتم تطبيقه بأثر رجعي (!) في حالة إذا ما تمت الموافقة على طلب بعضهم بالترشيح في الانتخابات البرلمانية المقبلة من قبل اللجان الانتخابية أو حتى لو فازوا في تلك الانتخابات ودخلوا البرلمان فإن قوة القانون هي التي ستنفذ».

وأضاف المستشار محمد عبد العزيز الجندي وزير العدل «.. هناك لجنة من مجلس الوزراء تقوم بحصر الرقم القومي للأعضاء المنتمين للحزب الوطني لإدراجها في كشوف، وفور صدور قانون إفساد الحياة السياسية سيتم إرسال تلك الكشوف إلى اللجان الانتخابية بالمحافظات لتنفيذ القانون ومنعهم حتى من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات».

ويمكننا في ظل هذه التعديلات والتغييرات المتتالية لنظام الانتخابات وتقسيم الدوائر واحتمالات العزل السياسي للمنتمين للحزب الوطني بعد قبول ترشيحهم وحتى بعد تمتعهم بعضوية مجلسي الشعب أو الشورى، الجزم بأننا في الطريق إلى فوضى سياسية وتشريعية وغياب للاستقرار.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فانهيار التحالفات والتكتلات الانتخابية التي أعلنت منذ فترة لخوض انتخابات مجلس الشعب تحديدا، والتي بدأت بالتحالف الديمقراطي من أجل مصر تم ظهور الكتلة المصرية، وتوالى انسحاب الأحزاب والقوى السياسية من كليهما وقرار بعض الأحزاب خوض الانتخابات بقوائم خاصة بالحزب منفردا.. كل ذلك يؤكد أننا سنشهد برلمانا طابعه الغالب التشرذم والتشتت وغياب أي أغلبية لحزب أو تحالف أو تكتل بين عدد من الأحزاب، لتزداد الفوضى وعدم الاستقرار.

لا أريدهنا أن أدافع عن النظام السوري الذي يتعرض اليوم إلى معارضة مأجورة ومستأجرة عربياً ودولياً، ولكن الذي أريد أن أشير إليه وأثبته، هو أن الذي يحدث في سوريا وحولها، له علاقة بالكيان الصهيوني والامبريالية، فقد وجد هذا الكيان بعد هزيمته أمام المقاومة العربية في لبنان، عام ٢٠٠٦ انه لا يستطيع بعد الذي جرى له من خسران مبين، أن يشن حرباً على لبنان أو على سوريا، فوجد أن خيراً له من الحروب والعدوان، أن يؤجج الخلافات داخل الأنظمة العربية، ويطرق على صفيحة التنوعات الدينية والمذهبية طرقاً شديداً حتى تنفجر ويتشظى الشعب الواحد إلى كيانات ويومها يسقط هذا النظام العربي الذي يريد إسقاطه. وخطة العدو الصهيوني هذه التي يريد تطبيقها في الوطن العربي بدءاً من سوريا ولبنان، لا تنفك صلتها عن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي وضعه الساسة الأمريكان وراحوا يجدون على تحقيقه، منذ أوائل التسعينات وحتى اليوم، فهم يريدون في العراق أن ينقسم إلى ثلاث دول، عربية سنية، وعربية شيعية وكردية. وهذا ما يريدونه لسوريا أن تكون فيها دول عدة عربية ودرزية وعلوية، وفصلوا جنوب لبنان عن شماله، وبذلك يسهل على الكيان الصهيوني قضم هذه الدويلات الصغيرة قضماً الواحدة بعد الأخرى، ولا ننسى أن نشير إلى الفتنه الأخيرة التي أحدثوها في مصر بين المسلمين والأقباط والتي راح ضحيتها العشرات من المواطنين المصريين، مما يجعل الصهاينة قريبين من تحقيق أهدافهم بتأسيس دولتهم الكبرى من النيل حتى الفرات.

ويومها يندم العرب كل العرب، يوم لا ينفع الندم، وما نرى بعضهم -إن لم نقل أغلبهم- ضالعين مشاركين في تحقيق هذا الحلم الصهيوني من خلال موقعهم المؤازر والمؤيد للمعارضة السورية المأجورة والمستأجرة بما يمدونه بها من الأموال والسلاح والدعم الإعلامي المفبرك وهم يظنون أن شعوبهم العربية غافلة عما يفعلون.. وان موعد دولتهم قد أزف أفلا يتدبرون؟!

## على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

### كل خميس:
### استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

**نواصل في هذا العمود إعادة نشر بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) في عموده الشهير (بصراحة أبو كاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم..**

### تدشين باص!

دعت مديرية مصلحة نقل الركاب العامة الصحف اليومية كافة، والمجلات الأسبوعية، ووكالة الأنباء العراقية (للتفضل بتسجيل وقائع تدشين الباص المذكور). والباص المذكور كما جاء في كتاب الدعوة (..أول باص من الباصات الواردة من انكلترا لحساب هذه المديرية..).

ثم دعت مديرية مصلحة نقل الركاب المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون (للتفضل باتخاذ ما يلزم لتصوير وقائع تدشين الباص المذكور..) وشملت الدعوة:

- الاتحاد العام لنقابات العمال.
- النقابة العامة لعمال النقل بالسيارات ومساعديهم.
- برنامج البث المباشر.
- برنامج طريق السلامة.

(للتفضل بإيفاد من يمثلكم للمشاركة في تدشين الباص المذكور).

وكان الاحتفال، حسب ما جاء في الكتاب المرقم ١٦٠ المؤرخ ٧٦/١/٢٠ (في الساعة ١٢ صباح يوم الخميس المصادف ١٩٧٦/١/٢٢ في مديرية المعامل الكائنة في الوزيرية مقابل الجامعة المستنصرية.

ويسر مديرية مصلحة نقل الركاب العامة أن تدعوكم للحضور ومشاركتها في تدشين الباص المذكور مع وافر التقدير).

يجوز لمؤسسة ما أن تتظاهر، على هذا المستوى، لو أنها تعرض أول إنتاج من صنعها.

ويحق لنا أن نشاركها الفرح. ويجوز لمؤسسة مصلحة نقل الركاب أن تحتفل بالقضاء على أزمة المواصلات. ويحق لنا الرقص ! غير أن الأمر بعيد عن هذين السببين. فلا باص (ليلاند) من صنع عراقي. ولا هذا الباص (المدشن) كفيل بالقضاء على أزمة المواصلات.. فما الذي جرى، لكي ندعى لهذه التظاهرة الاحتفالية ؟

هل (الباص المذكور) أعجوبة القرن العشرين، الذي أوشك أن يودعنا ! ونستعد لتوديعه !!

## كاريكاتير

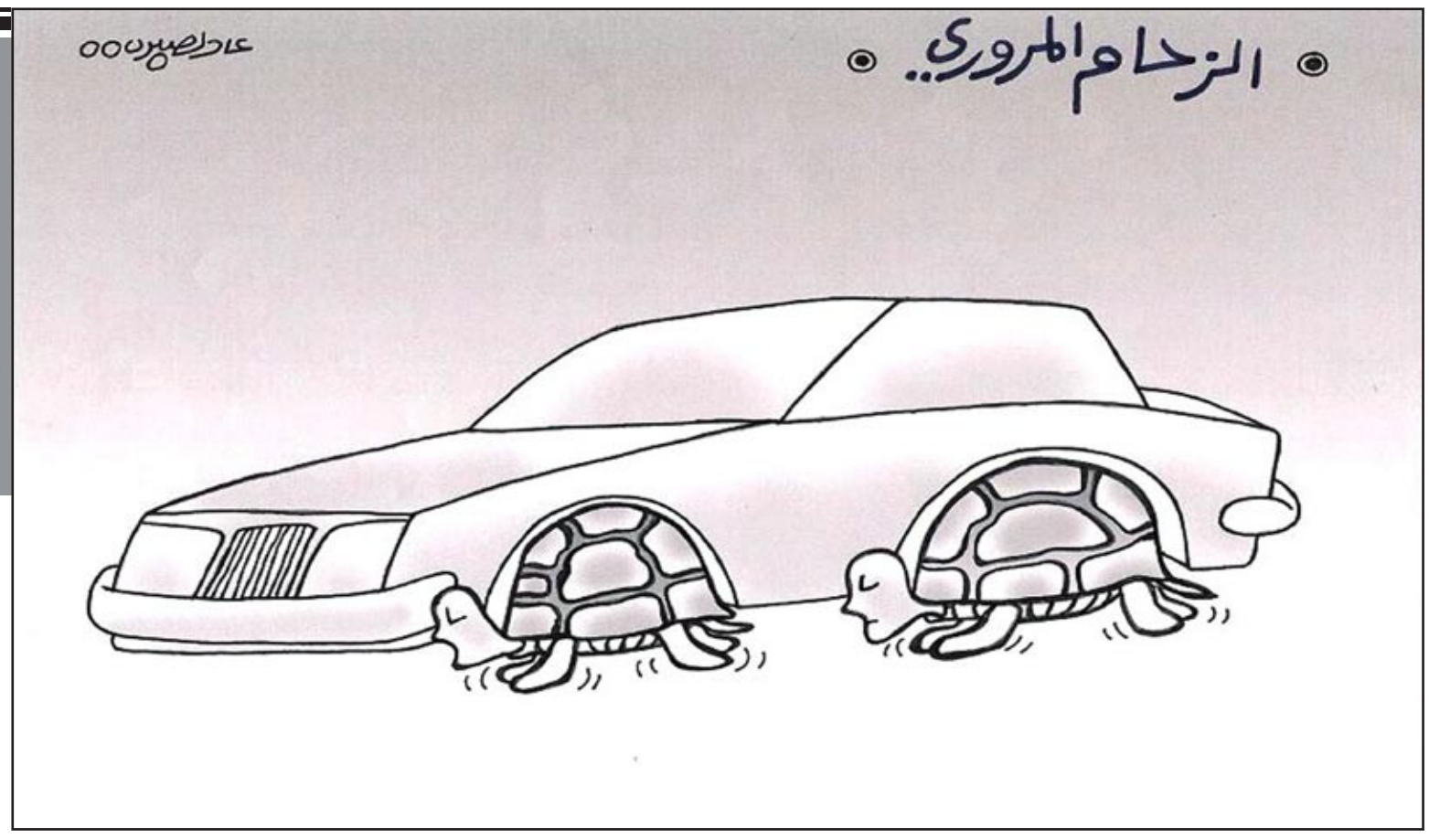


■ عادل صبري

# تـآكـل الأصـولـيّـة الـرأسـمـاليّـة

فريدة النقاش

**يبحث الناس في الأيام المظلمة عن نقطة ضوء، وتعيش الإنسانية الآن أياما مظلمة حيث تُهدّد الاقتصاد العالمي أزمة كبرى تفوق في حدتها ما حدث قبل ثلاثة أعوام، وما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، «وإذا لم يسلك السياسيون بجرأة وشجاعة فإن الاقتصاد العالمي سوف يواصل الاندفاع نحو الثقب الأسود.. نحو الكارثة ولابد أن تخافوا..».**

كانت هذه الجملة الأخيرة «لابد أن تخافوا» هي التي حملها غلاف مجلة «الإيكونوميست» الاقتصادية البريطانية المحافظة العريقة، والتي طالما دافعت عن النظام الرأسمالي بل عن الأصولية الرأسمالية التي تعتمد بل تؤمن إيمانا شبه ديني بالاقتصاد الحر دون ضوابط وتنفر كلية من أي تدخل للدولة في شؤون الاقتصاد.ولكن «الإيكونوميست» دعت السياسيين والدولة إلى التدخل أمام الأزمة المتفاقمة وعنوانها هذه التظاهرات الحاشدة في أمريكا ضد حي المال والأعمال في «وول ستريت» بنيويورك، والحشود التي اندفعت قبل يومين في شوارع لندن تحتج على الإفقار، وأزمة «اليورو» في أوروبا التي تهدد بإعلان إفلاس اليونان، والأزمات العاصفة في كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال «وحتى لو جرى تجنب الكارثة في أوروبا فلا تزال الأفق مظلمة بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي يقف على حافة خطر محدق» كما تضيف الإيكونوميست.

وهي تؤكد أيضا أن الاقتصاديات الناشئة والواعدة لم تعد تشكل طوق نجاة للاقتصاد العالمي لأنها تواجه بدورها مشكلات كبيرة «إذن ما من مكان للاختباء» كما تقول المجلة.

ولكن المجلة المحافظة التي شخصت حالة الاقتصاد العالمي لم تدفع بالمنطق الذي جعلها تتوقع الكارثة إلى نهايته، فبعد ثلاثة عقود من تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة ثبت فشلها الذريع في تحقيق الوعود التي أطلقتها، وهي السياسات التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة المعونة الأمريكية، ووضعها موضع التطبيق في البداية حزبان محافظان كبيران يتحكمان بهذه الدرجة أو تلك في السياسات العالمية هما الحزب الجمهوري الأمريكي بقيادة «رونالد ريجان»، وحزب المحافظين البريطانيين بقيادة «مارجريت تاتشر»، بل إن المنظمات المالية العالمية فرضت هذه السياسات التي قلصت دور الدولة إلى الحد الأدنى على غالبية بلدان العالم كشرط لإقراضها، مما أدى إلى زيادة الانقسام الاجتماعي، حتى إن تظاهرات «وول ستريت» تطلق شعاراً: إن ٩٩٪ من الشعب الأمريكي يواجهون الآن الواحد في المئة من الأمريكيين الذين احتكروا الثروة وهيمنوا على السلطة السياسية والاقتصادية، وفي أوروبا تدعو التظاهرات إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية - الاجتماعية كافة، وتتخذ الأزمة في أوروبا في أحد مظاهرها شكل النمو السريع للنزعات والأفكار والجماعات العنصرية من نازيين جدد ومعادين للإسلام وللمهاجرين والغرباء عامة.

وصلت الأصولية الرأسمالية إذن إلى نهايتها، هي التي أطلقت على الصعيدين الفكري والسياسي كل أشكال الأصولية الأخرى وبشكل خاص الأصولية الدينية إسلامية ومسيحية ويهودية وبوذية وهندوسية، وجميعها تعبير عن الأزمة العميقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعيش ٧٠٪ من سكان العالم على الاقتصاد الهامشي.وقد خاصمت الأصوليات كافة تلك التوجهات العقلانية الشاملة التي لازمت نشوء الرأسمالية وأدت في زمنها إلى التطور الاقتصادي والهيمنة السياسية للطبقة البورجوازية الأوروبية، ومن معطف هذه العقلانية نشأت فلسفة التنوير، وخاض المنورون العظام الأوائل صراعا لا هوادة فيه ودون أية مساومة مع اللاهوت ومع كل أشكال الميتافيزيقا في الفلسفة والعلم والسياسة.

وكل من اللاهوت والميتافيزيقا كانا مكونين أساسيين لأيديولوجيا الإقطاع العدو اللدود للرأسمالية.والآن وفي ظل أزمتها الراهنة والطريق المسدود الذي وصلت إليه، تعود الأصولية الرأسمالية إلى إطلاق ومساندة كل من اللاهوت والميتافيزيقا ضد القوى الناهضة في العالم كله التي ستنجح في نهاية المطاف ومهما طال الزمن، لا فحسب في التعجيل بانهيار الأصولية الرأسمالية التي تتآكل ولكن أيضا في تجاوز الرأسمالية ذاتها إلى الاشتراكية.تساءل أحد المذيعين وهو يبث خبر اندلاع تظاهرات لندن والمقارنة بينها وبين ما يحدث في أمريكا، هل هو النضال ضد العولمة، وبوسعنا أن نرد إنها عولمة النضال ضد الرأسمالية.